العربية عن بعضها ما أمكن. وكوسيلة سريعة، أوصى التقرير بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي، وذلك باقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بافريقيا، ويربطهما، معاً، بالبحر المتوسط، بحيث تشكّل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة(٦٦).

والتقت المصالح الاستعمارية، بزعامة بريطانيا، مع اهداف الصهيونية في استعمار فلسطين وما يجاورها. وهذا ساعد التيار الصهيوني الذي ارتبط ببريطانيا، والذي استطاع الحصول على «وعد بلفور» العام ١٩١٧؛ كما ان التيار الآخر الذي كان يسعى لدى المانيا والدولة العثمانية لم يتوقف عن العمل، للحصول على «وعد» كذلك.

وفي الفترة عينها، تمّت محاولة جديدة لاحياء مشروعي هرتسل وتريتش بانشاء مستعمرات في العريش وسيناء. وتولّى المهمة، في هذه المرة، نائب القنصل البريطاني في غزة، اسكندر كنزوفيتش، والذي عمل، منذ العام ١٩٠٨، وكيلاً لشركة يهودية ـ بريطانية في يافا اسمها «شركة التطوير الانجليزية ـ الفلسطينية» لشراء اراضٍ في منطقة رفح في الجانب المصري من الحدود، من اجل الاستيطان اليهودي لقاء عمولة مرتفعة. وبناء على نصيحة كنزوفيتش، أخذت الشركة موافقة السلطات العسكرية في مصر، بشرط ان يرغب المواطنون في البيع، ودرست امكانيات المنطقة للاستيطان، وتمّ، حتى أيار (مايو) ١٩١١، شراء عشرة آلاف دونم من الاراضي المصرية، بواسطة كنزوفيتش، الذي اعتمد على مركزه وحسن علاقاته بالسلطات المحلية ومعرفته بالمنطقة وأهلها. وفي رأيه، انه كان يدعم المصالح البريطانية في المنطقة، خاصة ان اليهود المهتمين بأمر المشروع هم من التابعية البريطانية. وأشار بفخر الى «ان الأمل الوحيد لتطوير المنطقة هو في قدوم الاوروبيين ومعهم الاساليب الاوروبية الحديثة».

ويبدو ان قلق السلطات البريطانية في مصر، ممّا تثيره هذه العملية من اعتراضات سياسية قد دفعها الى التدخل لمنع عمليات البيع. فأُجريت بين القاهرة والقدس والآستانه ولندن مراسلات عديدة خلال العامين ١٩١١ و١٩١٢ حول هذه الموضوع. كما جاء الخوف من عدم ترحيب الصحافة المصرية الوطنية بادخال المستوطنين اليهود، وان يؤثر هذا المشروع الصهيوني في العلاقات بين بريطانيا وتركيا؛ وكانت أزمة طابا ماثلة أمام بريطانيا، فأُرسلت التعليمات من الخارجية البريطانية الى القدس لايقاف وكلاء منظمات الاستيطان اليهودية عن محاولات انشاء المستوطنات في منطقة الحدود المصرية. لكن المحاولات استمرت حسبما أشارت اليه د. خيرية قاسمية(٦٧)، استناداً الى جريدة «الصدق» التي كانت تصدر في القدس، والتي كان يحررها يهودي ذو سمعة سيئة اسمه فاينغولد، وتموّلها مس بالمن، وهي ثرية بريطانية حاولت ان تأخذ حماية القنصلية البريطانية في القدس لمؤسسة شراء اراض في منطقة العريش ورفح يملكها يهود من جنسيات مختلفة، بينهم كنزوفيتش ـ الذي جاء ذكره من قبل. وقد روت الجريدة عن وكيل أراضٍ وصاحب بنك في القدس، انه نجح في شراء أراضٍ من الحكومة المصرية مساحتها ١٣٥ ألف هكتار من الاراضي المجاورة لرفح والعريش، وتمّ نقل ملكيتها الى منظمة صهيونية جديدة عرفت باسم «أغودات يسرائيل». ودعم قوله باظهار صكوك التمليك التي منحتها الحكومة المصرية وأقرّها الخديوي عباس حلمي وكتشنر.

وبالطبع، لم يكن موقف بريطانيا من مشروع بيع الاراضي يمثل خلافاً مع الصهيونية، بل كان تحسباً وخوفاً من العلاقات التركية ـ الالمانية، وتجنباً للصدام. كان هذا دافعها، في تلك الفترة،